

القواعد الأصولية والفقهية على مذهب الإمامية

«ومن ذلك ما لو شكّ في الحكم الوجوبي أو التحريمي لاجل الشكّ في النسخ، فإنّه تجري فيه أصالة عدم النسخ، وبجريانها لا يبقى مورد لأصالة الإباحة والبراءة عن التكليف. ومنه أيضاً ما لو شكّ في حلّ أكل لحم حيوان من جهة الشكّ في تذكّيته مع عدم كونه في سوق المسلمين ولا في يد المسلم، حيث إنّّه مع جريان أصالة عدم التذكّية لا تجري فيه أصالة الحلّ والبراءة» (959). ولجل ذلك لا تجري البراءة مع وجود أمانة معتبرة لتقدم الأمارات على الأصول؛ لان «الأمارات إنّما تكون رافعة للشكّ الذي أخذ موضوعاً في الأصول العملية لا رافعاً وجدانيّاً بنفس التعبد بالأمانة، بل رافعاً تعبديّاً بثبوت المتعبد به» (960، 2) لا تجري أصالة البراءة في الشكّ في الشبهة المقرونة بالعلم الإجمالي «كما إذا علمنا بنجاسة أحد المائتين، فإنّ الأصل الجاري في كلّ منهما ابتداءً هي أصالة الطهارة، وبعد سقوطها تصل النوبة إلى أصالة الحلّ في الطرفين، والعلم الإجمالي كما يوجب تسايط الأصلين الحاكمين كذلك يوجب تسايط الأصلين المحكومين أيضاً بملاك واحد، وهو كون جريان الأصل في الطرفين مستلزماً للترخيص في المعصية، وفي أحدهما ترجيحاً بلا مرجّح. و«كما إذا علمنا بنجاسة أحد المائتين أو غصبيّة الآخر... فإنّ الأصل الجاري في أحد الطرفين - وهو المائع المحتمل غصبيّة - هو أصالة الحلّ والأصل الجاري في الطرف الآخر - وهو المائع المحتمل بنجاسته - هو أصالة الطهارة، ويترتب